**الصناعة في مدينة الكفرة (دراسة في الجغرافية الصناعية)**

جاد المولى سالم منصور\*

*قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة بنغازي.*

تاريخ الاستلام: 08 / 09 / 2021 تاريخ القبول: 01 / 10 / 2021

**الملخص:**

تناولت الدراسة الصناعة في مدينة الكفرة في ليبيا، وهدفت إلى ابراز الصناعات القائمة، ومعرفة خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى التعرف على أهم المشاكل التي تواجه الصناعة. اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلات الشخصية لتجميع البيانات. وقد خلصت إلى أن معظم الصناعات القائمة بالمدينة هي صناعات -صغيرة ومتوسطة-استهلاكية، تهدف لسد حاجة السوق المحلي. وتشكل الصناعات الحرفية (الحدادة والألمنيوم والنجارة والرخام والزجاج) ما يعادل (55.7%) من كل الصناعات. وتمثل العمالة الأجنبية (55.8%) من إجمالي العمالة. للنقل أثر سلبي على توطن الصناعة في المدينة، بينما تلعب عوامل أخرى كالطاقة المحركة دوراً مهماً في توطن الصناعة بها. نقص الأيدي العاملة المدربة ونقص قطع غيار الآلات الصناعية هي أهم الصعوبات التي تواجه الصناعة في مدينة الكفرة. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الصناعة كماً ونوعاً للتوافق مع الموارد المتاحة، وتدريب العاملين، وحل مشكلات الطرق، والتسويق، وصيانة الآليات.

**لكلمات المفتاحية:**

الكفرة، الصناعات الحرفية، العمالة، التسويق، ليبيا.

**Abstract**

This study dealt with industry in the city of Al-Kufra in Libya and the study aimed at highlighting existing industries, and knowing their characteristics and factors affecting them, in addition to identifying the most important problems facing the industry, the study relied on a questionnaire and personal interviews to collect data. The study concluded that most of the industries in the city are industries - small and medium – consumer. It aims to meet the needs of the local market, and the craft industries (blacksmithing, aluminum, carpentry, marble and glass) constitute the equivalent of (55.7%) of all industries, and foreign workers represent (55.8%) of the total employment, to transfer a negative impact on the localization of the industry in the city. While other factors such as motor energy play an important role in the indigenization of the industry, the lack of trained manpower and the lack of spare parts for industrial machinery are among the most important difficulties facing the industry in the city of Kufra. The study recommended the necessity of increasing the industry in quantity and quality to comply with available resources, train workers and solve road problems, marketing, and maintenance of machinery**.**

**Keywords**: craft industry; al kufra; manpower; marketing.

1. المقدمة:

تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان في أي مكان على سطح الأرض.

وقد كان للدور البارز الذي تلعبه الصناعة في الكيانات الاقتصادية لأقطار العالم المتقدم ولتزايد أهمية الصناعة في اقتصاديات العالم الثالث أثر كبير في زيادة اهتمام الجامعات والمعاهد العلمية والباحثين في مختلف الحقول بالصناعة وبالمشاكل التي تواجهها، ولم يتخلف علم الجغرافيا عن المساهمة في هذا الميدان، حيث اهتم الجغرافيون بالمشاكل التي تواجه الصناعة من وجهة نظر الجغرافية. (أحمد رسول، بدون تاريخ، 5)

والصناعة في ليبيا حيطت بالاهتمام الكبير من الباحثين منذ سبعينات القرن الماضي حيث بدأ قطاع الصناعة يأخذ دوره المهم والفعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل استغلال العوائد النفطية في تطوير الاقتصاد الوطني.

**\*** للمراسلات إلى: جاد المولى سالم منصور

البريد الإلكتروني:

*Jadalmola11@gmail.com*

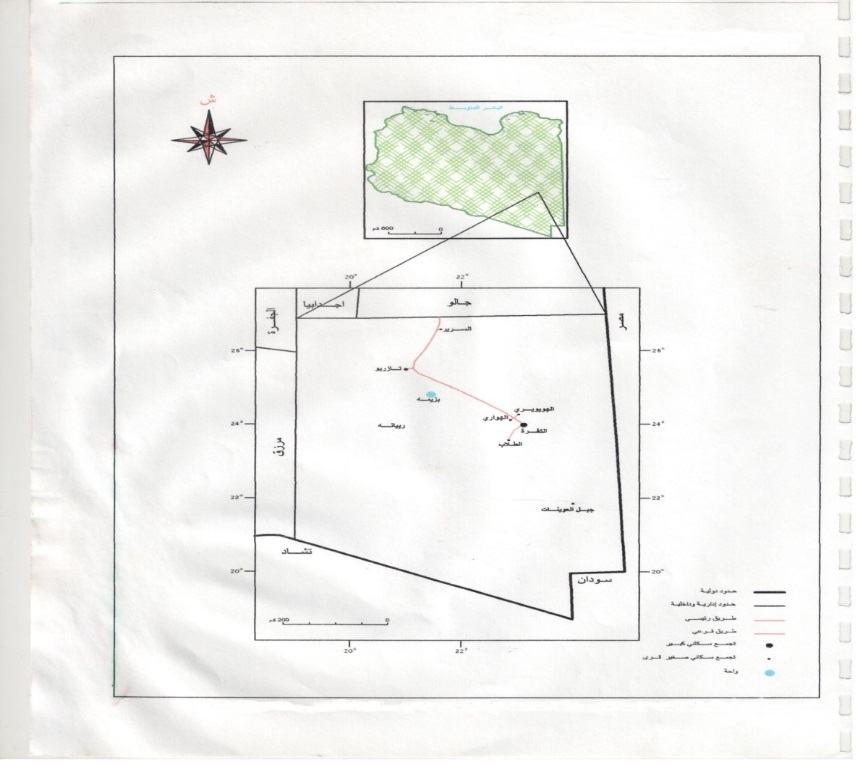
1. مشكلة الدراسة:

مدينة الكفرة ضمن المناطق المهمة التي تقع جنوب شرق ليبيا وتضم منشآت صناعية متوسطة وصغيرة. ونظراً لما للصناعة من أهمية في التطور الاقتصادي ودورها المهم في إتاحة فرص عمل للسكان وتحسين مستوياتهم المعيشية، فقد ظهرت في منطقة الدراسة بعض الأنشطة الاقتصادية التي من بينها النشاط الصناعي، إلا أن منطقة الدراسة تفتقر إلى الدراسات المتعلقة بموضوع الصناعة، لذلك فقد اهتمت هذه الدراسة بالصناعة في مدينة الكفرة وذلك لمعرفة مدى التطور والتوطن الصناعي بها. وتأسيساً على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في تساؤلات تتمثل فيما يلي:

* ما طبيعة الهيكل الصناعي بمنطقة الدراسة؟
* ما أهم الصعوبات المواجهة للصناعة؟
* ما العوامل المؤثرة في الصناعة في مدينة الكفرة؟

3. موقع منطقة الدراسة:

تقع بلدية الكفرة في الركن الجنوبي الشرقي من ليبيا، وتبعد بحوالي 1000 كم جنوب مدينة بنغازي ثاني أكبر المدن الليبية، وتقع فلكياً بين دائرتي عرض (18.450 و 270 شمالاً) وخطي طول (170 و 250 شرقاً) وتقدر مساحتها البلدية بحوالي 482.510 كم2 وهو ما يقارب 27% من جملة مساحة البلاد، بالتالي تحتل الترتيب الأول من حيث المساحة في ليبيا (شكل 1). ما يميز الموقع الجغرافي لمدينة الكفرة هو كونها منطقة حدودية تحدها مجموعة من الدول هي: مصر من اتجاه الشرق، والسودان من اتجاه الجنوب الشرقي، وتشاد من اتجاه الجنوب والجنوب الغربي؛ مما جعلها تحتل مكانة مهمة كونها ملتقى لطرق تجارة القوافل ما بين الشمال والجنوب –قديماً- ، وأنها معبر لحركة المهاجرين والبضائع القادمة من دول الجوار والعمق الأفريقي لها المتجهة إلى الواحات الليبية وإلى مدن الشمال. (إسماعيل احمودة ، 2014، 3)

****

**شكل 1. خريطة الموقع الجغرافي لبلدية الكفرة (المصدر: مصلحة المساحة (ليبيا 1978)**

1. ***النشاط الصناعي في مدينة الكفرة:***
   1. **نوعية الصناعة:**

اتضح من الدراسة الميدانية وجود مجموعة من الصناعات القائمة في المدينة ، التي يمكن تصنيفها على النحو التالي: الصناعات الحرفية والصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء بالإضافة إلى صناعة الأعلاف، والجدول رقم (1) يوضح أنواع الصناعات بالمنطقة وعدد المصانع ونسبة كل صناعة من المجموع الكلي للصناعات القائمة بالمنطقة.

**جدول 1. أنواع الصناعات بالمنطقة (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | نوعية الصناعة | عدد المصانع | النسبة المئوية % |
| 1 | الصناعات الحرفية | 39 | 55.7 |
| 2 | الصناعات الغذائية | 22 | 31.4 |
| 3 | صناعة مواد البناء (الطوب الاسمنتي) | 8 | 11.4 |
| 4 | صناعة الأعلاف | 1 | 1.4 |

يتضح من الجدول السابق أن الصناعة الحرفية (ورش الحدادة والألمنيوم، والنجارة والزجاج، والرخام) هي أكثر الصناعات المتوطنة في المنطقة بنسبة بلغت (55.7 %)، وتتمثل في:(14 ورشة حدادة)، و(12 ورشة المنيوم)، و(8 ورش رخام)، و(3 ورش نجارة) ، و(2 ورشة زجاج).

تأتي الصناعات الغذائية المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتها (31.4%)، وتصنف صناعة المواد الغذائية بالمدينة إلى أربعة أنواع من الصناعات هي: المخابز وعددها 18، وصناعة تنقية المياه الجوفية وتعبئتها وعددها (1) وصناعة العصائر وعددها (1)، وصناعة زيت الزيتون وعددها (1) . في حين نجد أن صناعة مواد البناء (الطوب الإسمنتي) شكلت ما نسبته (%11.4) من مجموع الصناعات بواقع ( 8 ) مصانع.

نستنتج مما سبق أن أغلب الصناعات القائمة بالمدينة هي صناعات أولية استهلاكية تقدم خدمة مباشرة للمواطن بالمدينة، باستثناء صناعة تنقية المياه الجوفية وتعبئتها التي أنشئت للاستهلاك المحلي والخارجي حيث يصل إنتاجها إلى مدن الشمال، ومصنع الدقيق الذي أنشئ أساساً لسد حاجة السوق المحلي والسوق الليبي قبل أن يتعرض لبعض الظروف التي كانت سبباً في تقلص إنتاجه بشكل كبير.

**4.2 الأيدي العاملة:**

يتضح من البيانات التي جمعت من العمل الميداني أن كل الصناعات القائمة في مدينة الكفرة لا تتطلب أعداداً كبيرة من العمالة كما هو الحال في الصناعات الكبرى ، حيث إن عدد العمال لا يزيد على 10 عمال في معظم المصانع؛ ومن ناحية أخرى تشير الدراسة إلى أن جل العمالة الصناعية بالمنطقة هي من الذكور ولم تسجل الدراسة وجود أي عدد من الإناث، وهذا يرجع إلى طبيعة الصناعات القائمة بالمنطقة التي تتطلب جهداً كبيراً، كما هو الحال في صناعة الحدادة والنجارة والألمنيوم والرخام ومواد البناء والمخابز، وفي المقابل تفتقر المنطقة لبعض أنواع الصناعات التي تعرف بمشاركة المرأة في العملية الصناعية مثل صناعة الغزل والنسيج.

**شكل 2. توزيع العمال حسب الجنسية (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

من الشكل رقم (2) يتضح أنه ضمن الخصائص المتعلقة بالعمالة الصناعية بالمنطقة أن جنسية العمالة الصناعية معظمها من الأجانب (غير الليبيين)، حيث يشكلون النسبة الأكبر (55.8%) بواقع 171 عاملاً أجنبياً من جملة 306 عامل، بينما نجد أن العمال الليبيين عددهم 135 عاملاً فقط وهو ما يعادل (44.1%).

وهذا يعطي مؤشراً سلبياً عن الأعمال الصناعية بالمنطقة، خصوصاً في أوقات الأزمات سواء كانت أمنية أو اقتصادية، وهي هجرة العمالة الأجنبية كما حدث في المدينة في السنوات القليلة الماضية وترتب على ذلك نقص شديد في العمال الصناعيين لا سيما المدربة منهم.

أما فيما يخص نوعية العمالة الصناعية -من ناحية المهارة-فتشير الدراسة إلى أن العمال الفنيين تبلغ نسبتهم (41.8 %) والاداريين (24.1 %)، أما العمال العاديون (غير المدربين) فبلغت نسبتهم (33.9 %) من إجمالي العمال، والجدول رقم (2) يوضح نوعية العمال الصناعيين في مدينة الكفرة.

**جدول 2. نوع العمالة الصناعية (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | نوع العمالة الصناعية | العدد | النسبة المئوية % |
| 1 | الفنيون | 128 | 41.8 |
| 2 | الإداريون | 74 | 24.1 |
| 3 | عمال عاديون | 104 | 33.9 |

وإذا أجرينا مقارنة بين عدد الصناعات ونوعها في منطقة الدراسة نجد أن نسبة العمال المهرة (الفنيون) قليلة ، حيث إن الصناعات الحرفية والغذائية تمثل 87% من الصناعات في الكفرة يقابلها 41.8% من العمال المهرة ، مما يعطي انطباعاً سالباً عن مدى توافق نوع العمالة مع الصناعات المتوافرة.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للعمال الذي له أثر كبير في تطور العملية الصناعية فارتفاع المستوى التعليمي بين الأفراد العاملين يعود إيجابياً على الصناعية حيث يمكن العامل من استخدام الآلات بكفاءة عالية ومواكبة أي تطور للآلة الصناعية خصوصاً وأننا نعيش في زمن يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا .

فيلاحظ من خلال تحليل بيانات الاستبيان وجود تباين بين العمالة الصناعية بالمنطقة كما هو موضح في الشكل رقم (3) من حيث مستوياتهم التعليمية، وشكلت نسبة المتحصلين على تعليم ثانوي النسبة الأكبر بين العمال (33.3%)، يليها العمال المتحصلين على التعليم الإعدادي ونسبتهم 32.3%، أما العمال الذين يقل مستواهم التعليمي عن الابتدائي فبلغت نسبتهم (22.5%)، بينما قلت نسبة العمال المتحصلين على التعليم الجامعي وما فوق حيث وصلت إلى (11.7%) فقط من المجموع الكلي للعمالة الصناعية .

**شكل 3. المستوى التعليمي للعمال (المصدر: الدراسة الميدانية 2019)**

ولتكوين صورة شاملة وكاملة على العمالة الصناعية بالمنطقة تطرقت الدراسة إلى معدل دخل العمال ونوع عقود العمالة الصناعية، بالإضافة إلى المزايا التي يستفيد منها العمال فيما يخص المواصلات والإقامة وأي مزايا أخرى وتشير نتائج الدراسة إلى أن (48 %) من مجموع العمال يتراوح معدل الدخل الشهري لهم ما بين (401- 800 دينار) بينما (27.1 %) يتقاضون ما بين (801 – 1200 دينار) شهرياً وأن ( 15.7 % ) فقط من إجمالي العمال تزيد دخولهم الشهرية على 1200 دينار كما هو موضح في الجدول رقم (3).

**جدول 3. دخل العمال (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | معدل الدخل الشهري | العدد | النسبة المئوية % |
| 1 | أقل من 400 | 6 | 8.5 |
| 2 | من 401 – 800 | 34 | 48.5 |
| 3 | من 801-1200 | 19 | 27.1 |
| 4 | أكثر من 1200 | 11 | 15.7 |

كذلك تشير الدراسة إلى أن (71.4%) من العمال هم عمالة يومية، و(20%) يتعاقدون مع ملاك المصانع بعقود شهرية، ولم تسجل الدراسة سوى (8.5 %) فقط من العمال ممن لديهم عقود سنوية . بحسب بيانات والجدول رقم (4).

**جدول 4. عقود العمالة الصناعية في منطقة الدراسة**

**(المصدر: الدراسة الميدانية 2019)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | نوع العقود | العدد | النسبة المئوية % |
| 1 | عقود يومية | 50 | 71.4 |
| 2 | عقود شهرية | 14 | 20 |
| 3 | عقود سنوية | 6 | 5.5 |

وفيما يتعلق بالمزايا التي يقدمها المصنع للعمال تشير الدراسة إلى أن (40 %) من المصانع توفر منازل خاصة مقامة العمالة وأن (15.7 %) فقط توفر وسائل نقل للعمال لنقلهم من مكان إقامتهم إلى المصانع. أما أهم أنوع المزايا الأخرى التي يحصل عليها العمال فتمثلت في حصولهم على مقابل مادي (إضافي) في حال زيادة ساعات العمل، ووصلت نسبة العمال الحاصلين على هذه الميزة (28.4 %) من إجمالي العمال؛ مما يوفر بيئة صالحة لاستقرار العامل.

1. **مساحة المصنع:**

مما لا شك فيه أن دراسة مساحة المصانع يساعد بشكل كبير في تكوين صورة واضحة وشاملة عن طبيعة الهيكل الصناعي، لذلك تطرقت الدراسة إلى مساحة المصانع القائمة بالمدينة، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين المنشآت الصناعية بالمنطقة من حيث المساحة وذلك راجع لعدة عوامل منها اختلاف نوع الصناعات وما تحتاج إليه من مساحة لمزاولة النشاط بالإضافة إلى موقع المنشأة الصناعية، فقد لوحظ أن أغلب المصانع الواقعة في أطراف المدينة تحتل مساحة أكبر من تلك الموجودة وسط المدينة ، ويرجع ذلك –بطبيعة الحال- للمساحات المتوافرة ورخص سعر الأرض مقارنة بضيق المساحة وارتفاع سعر الأرض وسط المدينة؛ وعموماً فإن مساحة المصانع بالمدينة قد جاءت كما هو موضح بالجدول رقم (5)

**جدول 5. مساحة المصانع (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | مساحة المصنع م2 | العدد | النسبة المئوية % |
| 1 | أقل من 200 | 32 | 45.7 |
| 2 | 201 – 400 | 12 | 17.1 |
| 3 | 401 – 600 | 9 | 12.8 |
| 4 | 601 – 800 | 7 | 10 |
| 5 | أكثر من 800 | 10 | 14.2 |

يتضح من الجدول السابق أن معظم الصناعات بالمنطقة ذات مساحات صغيرة، وإن كانت تتفاوت في مساحتها باختلاف النشاط القائم بها، حيث تشير البيانات إلى أن المصانع التي تقل مساحتها عن 200 متر مربع ووصلت نسبتها إلى (45.7%) من مجموع المصانع بالمنطقة، أما المصانع التي تتراوح مساحتها ما بين (201 – 400 متر مربع) فبلغت نسبتها (17.1 %) والمصانع التي تزيد مساحتها على (800 متر مربع) فبلغت نسبتها (14.2 %) ؛ وهنا يجب أن نشير إلى أن المصنع الوحيد بالمنطقة الذي يحتل مساحة كبيرة نسبياً هو مصنع تنقية المياه الجوفية وتعبئتها حيث بالغت مساحته (7200 متر مربع).

**5. الملكية الصناعية:**

دراسة الملكية الصناعية جزءٌ بالغ الأهمية من دراسة الهيكل الصناعي لأي منطقة، ويمكن تقسيم أنواع الملكية الصناعية إلى قطاع عام وقطاع خاص وقطاع تشاركي وشركات.

من خلال الدراسة اتضح أن معظم الصناعات ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص بنسبة (95.7 %)؛ كالمخابز والورش، وسجلت الدراسة وجود عدد (3) مصانع فقط ترجع ملكيتها إلى القطاع العام وبنسبة مئوية بلغت (4.2 %) من المجموع الكلي للمنشآت الصناعية. والشكل رقم ( 4 ) يوضح نوعية الملكية الصناعية.

**شكل 4. الملكية الصناعية (المصدر: الدراسة الميدانية 2019)**

يتضح من البيانات الموضحة في الشكل السابق أن معظم الصناعات ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص وأن المنطقة تكاد تخلو من الصناعات التابعة للدولة (القطاع العام).

1. العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي في منطقة الدراسة:

الصناعة تجذبها مجموعة من العوامل هي: الأيدي العاملة، والمادة الخام، والقوة المحركة، ورأس المال، والسوق، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى: كالموقع، والمياه، وغيرها من العوامل؛ وهذه في الواقع هي عناصر قيام الصناعة فكل هذه العوامل تحدد توطن الصناعة في المدينة، وفيما يلي عرض لدور هذه العوامل في توطن الصناعة بمدينة الكفرة:

**أ. الأيدي العاملة:** تُسهم الأيدي العاملة في توطن الصناعة بشكل كبير حيث تقوم كثير من الصناعات بالقرب من المدن الكبرى لضمان حصولها على العمالة المدربين والإداريين (فؤاد الصقار، 1980، 78) وفي منطقة الدراسة اتضح من البيانات المجمعة على نوع الصناعات القائمة والعمالة الصناعية أن الصناعة لا تعاني من نقص في العمالة الصناعية , لا سيما الصناعات التي لا تحتاج الى عمالة مدربة كما هو الحال في المخابز وورش الحدادة والألمنيوم والنجارة وورش الزجاج والرخام وهي صناعات لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال.

**ب. السوق:** يعتبر السوق عنصراً أساساً من عناصر التوطن الصناعي وبصورة خاصة بالنسبة إلى تلك الصناعات التي تبلغ تكلفة نقل منتجاتها إلى السوق نسبة عالية من جملة تكلفتها النهائية ، وفي منطقة الدراسة اتضح أن حوالي (97.1 %) من الصناعات تسوق إنتاجها داخلياً، وأقصى نقطة يصل إليها إنتاج صناعة تنقية المياه الجوفية وتعبئتها وصناعة الدقيق هي: تازربو، وجالو، وأوجلة، وأجخرة، وإجدابيا، وبنغازي. أما فيما يخص الكيفية التي يُوَزَّع بها الإنتاج ويُسَوَّق فإن معظم الصناعات تسوق إنتاجها عن طريق المصنع (98.5 %) وذلك كونها صناعات صغيرة ومتوسطة يستهلك انتاجها داخل المنطقة، بينما الصناعات التي يوزع إنتاجها عن طريق مندوبين فقد وصلت إلى (1.4%) فقط من جملة الصناعة في المنطقة متمثلة في صناعة تنقية المياه الجوفية وتعبئتها وصناعة الدقيق.

**ج. الطاقة المحركة:** كل الصناعات القائمة بمدينة الكفرة تعتمد اعتماداً كبيراً على الكهرباء بالدرجة الأولى كونه طاقةً مستخدمة في تشغيل الآلات والمعدات الخاصة بالصناعة وتعتمد بعض الصناعات بالمنطقة على السوائل النفطية كونها طاقةً محركة، وهنا يجب أن نشير إلى أن كل الصناعات المستعملة للسوائل النفطية كونها طاقةً محركة تعتمد أيضاً على الكهرباء في تشغيل الآلات والمعدات الصناعية. وقد بلغ عدد المصانع المعتمدة على الكهرباء والسوائل النفطية معاً كونها طاقةً محركة (19) مصنعاً وهو ما نسبته (27.1%) من مجموع المصانع، في حين لم تسجل الدراسة أي نوع من أنواع الصناعة تعتمد على نوع آخر من الطاقة المحركة كالغاز وغيره من أنواع الطاقة الأخرى. ومن جهة اخرى اهتمت الدراسة بمصدر الطاقة المحركة للمصانع فيما إذا كانت مصادر عامة تابعة للدولة أو مصادر خاصة ترجع ملكيتها إلى أصحاب المنشآت الصناعية وذلك للوقوف على مدى دور هذا العامل (الكهرباء) في توطن الصناعة بالمنطقة وقد جاءت نتائج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (6)

**جدول 6. المحركة (المصدر: الدراسة الميدانية 2019)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | الطاقة المحركة | عدد المصانع | النسبة المئوية % |
| 1 | كهرباء فقط | 51 | 72.8 |
| 2 | كهرباء + سوائل نفطية | 19 | 27.1 |
| 2 | سوائل نفطية فقط | 0 | 0 |
| 3 | غاز | 0 | 0 |
| 4 | أخرى | 0 | 0 |

تشير البيانات المقيدة بالجدول السابق إلى أن كل الصناعات بالمنطقة تعتمد على الشبكة العامة للكهرباء مصدراً للطاقة المستخدمة، وأن (12.8%) من المصانع تعتمد على الشبكة العامة للكهرباء مصدراً للطاقة بالإضافة لامتلاكها مصادر أخرى للطاقة متمثلة في مولدات كهربائية خاصة، ومما لاشك فيه أن هذه النتائج تبين دور الطاقة المحركة (الشبكة العامة للكهرباء) في توطن الصناعة بمنطقة الدراسة (جدول 7).

**جدول 7. مصادر الطاقة المحركة (المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | مصدر الطاقة المحركة | عدد المصانع | النسبة المئوية % |
| 1 | مصادر عامة فقط | 61 | 87.1 |
| 2 | مصادر عامة + مصادر خاصة | 9 | 12.8 |
| 3 | مصادر خاصة فقط | 0 | 0 |

**د. النقل:** للنقل دور بارز وأهمية كبيرة في قيام الصناعة واختيار موقعها وذلك لما للنقل من أثر في تحديد تكلفة نقل المواد الخام وتكلفة نقل المنتج الصناعي للسوق ، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن كل المنشآت الصناعية في مدينة الكفرة تتأثر بمعدل ارتفاع تكاليف النقل على التسويق الإنتاجي، وهذا يشمل فقط المصانع التي تٌسَوّق جزءاً من إنتاجها خارج منطقة الدراسة وتشير الدراسة إلى أن (100%) من الصناعات تأثرت من ارتفاع تكاليف نقل على تسويق الإنتاج، لذا تعتمد على السوق المحلي بدرجة كبيرة، عليه يمكن القول إن للنقل أثراً سلبياً على توطن الصناعة وتطورها في منطقة الدراسة.

**هـ. المادة الخام:** المادة الخام أو المادة الأولية، هي: المادة التي تصنع منها مطالب الإنسان المختلفة وهي خامات زراعية أو نباتية طبيعية أو خامات معدنية أو مواد نصف مصنعة أو سلع كاملة الصنع، وهذه المواد مهمة جداً في الصناعة (فؤاد الصقار، 1980، 62).

يتضح من الجدول رقم (8) وجود انواع عديدة ومختلفة من المواد الخام المستعملة بالعملية الصناعية في منطقة الكفرة. كما يلاحظ تنوع المواد الخام الداخلة في الصناعة كلٌّ حسب استخدامها فعلى سبيل المثال نجد المصانع المستخدمة لمادة الدقيق تصل نسبتها إلى (25.7 %) من جملة المواد الخام الداخلة في الصناعة، أما الصناعات المستعملة للإسمنت مادةً خاماً فتشكل حوالي (11.4 %) كما هو الحال في صناعة النجارة.

إن توافر المادة الخام هو عامل أساسي ومهم في توطن الصناعة في أي مكان على سطح الأرض، وهنا سنصنفها إلى مواد خام محلية ومواد خام خارجية، ونقصد بالمواد الخام المحلية: المواد المتوافرة داخل المدينة ويمكن الحصول عليها من السوق مباشرة حتى وإن كانت في الأصل تجلب من خارج منطقة الدراسة، أما المواد الخام الخارجية فهي: المواد غير المتوافرة داخل المدينة ويصعب الحصول عليها من السوق مباشرةً وهي التي تُجلَب من خارج المدينة سوء كان مدن الشمال أو خارج ليبيا، الشكل رقم (5) يوضح مصدر المادة الخام.

**جدول 8. انواع المواد الخام المستعملة في الصناعة**

**(المصدر: الدراسة الميدانية 2019م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| ر.م | نوع المادة الخام | عدد المصانع | النسبة المئوية% |
| 1 | الدقيق | 18 | 25.7 |
| 2 | القمح | 1 | 1.4 |
| 3 | الماء، قنينات بلاستيكية | 1 | 1.4 |
| 4 | نكهات الفواكه | 1 | 1.4 |
| 5 | ثمار الزيتون | 1 | 1.4 |
| 6 | الحديد بأنواعه المختلفة | 14 | 20 |
| 7 | الألمنيوم | 12 | 17.1 |
| 8 | أخشاب، مسامير، فرمايكا | 3 | 4.2 |
| 9 | زجاج، سلكون | 2 | 2.8 |
| 10 | رخام | 8 | 11.4 |
| 11 | إسمنت، رمال، حصى، ماء | 8 | 11.4 |
| 12 | التمر غير الصالح للاستهلاك البشري، التبن | 1 | 1.4 |

**شكل 5. مصدر المادة الخام (المصدر: الدراسة الميدانية 2019)**

وفي هذا السياق سجلت الدراسة أن معظم الصناعات بالكفرة (84.2%) تعتمد على مواد خام محلية سواء كانت زراعية أو معدنية أو مصنعة، وهي تشمل كل الصناعات تقريباً مثل صناعة الخبز والعصائر وزيت الزيتون والأعلاف والصناعات المعدنية (حدادة، نجارة، الألمنيوم) بالإضافة إلى صناعة مواد البناء. أما الصناعات التي تعتمد على مواد خام خارجية فتشكل (15.7 %) وتتمثل في صناعة الرخام وصناعة الزجاج.

1. صعوبات الصناعة في منطقة الدراسة:

مما لاشك فيه ان المشكلات او الصعوبات التي تواجه الصناعة كثيرة ومتعددة، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول تسليط الضوء على أهم الصعوبات المواجهة للصناعة داخل مدينة الكفرة من خلال دراسة شملت 70 منشأة صناعية ، أجرِي خلالها مقابلات شخصية مع ملاكها ومن خلال الملاحظة المباشرة اتضح أن هناك مجموعة من الصعوبات المواجهة للصناعة بالمنطقة التي يمكن إيجازها على النحو التالي :

**1.6 صعوبات تتعلق بالعمال:**

توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات المتعلقة بالعمال هي نقص الأيدي العاملة المدربة بالمدينة، كون أن المكون الأساسي للعمال من فئة الأجانب، وهي فئة غير مستجلبة بصورة خاصة للمصانع لكنها تمارس ما يتوافر لها من عمل.

أما العمالة الوطنية فلا تتوافر في المنطقة مؤسسات تعليمية صناعية، لذلك لا يتوقع وجود كوادر عاملة مدربة على الأعمال الصناعية، إلا فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والمهندسين في الإدارات العليا، مع ملاحظة الغياب شبه التام للدولة فيما يخص الدورات التدريبية للعاملين في مجال الصناعة.

**2.6 صعوبات تتعلق بالطاقة المحركة:**

اتضح من الدراسة أن كل المصانع بالمنطقة تعتمد بنسبة كبيرة على الكهرباء كونها طاقةً محركة داخل المصانع، وفي هذا الصدد أكد معظم ملاك المنشآت الصناعية أنه لا توجد أي صعوبات تتعلق بالكهرباء طوال السنة باستثناء فصل الصيف الذي غالباً ما يحدث فيه انقطاع للتيار الكهربائي، أما فيما يخص السوائل النفطية -التي يكمل بها النقص في التيار الكهربائي في حال انقطاعه-فهي غير متوافرة بشكل دائم.

**3.6 صعوبات تتعلق بالنقل والمواد الخام:**

وقوع منطقة الدراسة في أقصى جنوب شرق ليبيا وبعدها عن المدن المكتظة بالسكان في شمال البلاد بمسافة 1000 كم، وتهالك الطريق الرابط بين المدينة ومدن الشمال، كان له الأثر السلبي على الصناعة بالمدينة؛ فمن ناحية تسببت هذه الظروف في عدم توطن صناعات كبرى داخل المدينة بسبب بعدها عن السوق والمدن المكتظة بالسكان، ومن ناحية أخرى كان للطريق المتهالك الرابط بين المدينة ومدن الشمال الليبي أثر سالب على وصول المواد الخام والمعدات الصناعية بالشكل السليم لا سيما المواد الحساسة منها مثل الزجاج والرخام وغيرهما ، الأمر الذي ترتب عليه العديد من الصعوبات المعرقلة للعملية الصناعية، وهذا ما أكده بعض ملاك المنشآت الصناعية المعتمدة على جلب المواد الخام من خارج المدينة .

**4.6 صعوبات تتعلق بالسوق:**

الصعوبات المتعلقة بالنقل والمادة الخام أثرت سلباً على التسويق –أيضاً-وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تقلل من الأرباح النهائية من ناحية وتزيد من سعر السلعة من ناحية أخرى مما يقلل من إمكانية منافستها للسلع الأخرى المشابهة لها التي تنتج في أقاليم تتمتع مواردها بالموقع الجغرافي الجيد وسهولة النقل منها وإليها.

كما أن نقص الطلب على المنتجات الصناعية ربما يرجع لنقص العملة النقدية بالمدينة وغيابها لفترات طويلة قد تصل إلى عدة أشهر، أضف إلى ذلك صعوبة توفير متطلبات العمالة الصناعية داخل المنشآت مثل: دفع أجور العمالة الصناعية الأمر الذي بلا شك يؤثر سلباً على الصناعة بصفة عامة في المنطقة.

**5.6 صعوبات أخرى:**

بالإضافة الى ما ذُكِرَ يمكن إيجاز بعض الصعوبات المواجهة للصناعة في المدينة فيما يلي:

1. افتقار السوق المحلي إلى معدات وقطع غيار الآلات الزراعية.
2. يرى بعض أصحاب المنشآت الصناعية الخاصة أن قصور اهتمام الدولة بالقطاع الخاص وتسهيل الإجراءات لهم يعد من أهم الصعوبات المواجهة للصناعة من وجهة نظرهم.
3. تعاني بعض المنشآت الصناعية التي ترجع ملكيتها للدولة -كما هو الحال بالنسبة لمصنع الدقيق-من نقص الدعم المالي واللوجستي من الدولة، وكذلك عدم إجراء الصيانة للمعدات الصناعية والآلات بشكل دوري، الأمر الذي ترتب عليه نقص في القدرة الإنتاجية بشكل كبير.
4. الخاتمة:

**أولاً: النتائج:**

1. لا تتناسب أنواع الصناعات وعددها مع الإمكانات الطبيعية المتوافرة في مدينة الكفرة والمناطق المجاورة لها، ومعظمها صناعات استهلاكية تهدف لسد حاجة السوق المحلي، ولا يستثنى من ذلك سوى صناعة الدقيق وصناعة تنقية المياه الجوفية وتعبئتها.
2. تشكل الصناعات الحرفية (الحدادة، الألومنيوم، النجارة، الزجاج، الرخام) الجزء الأكبر من مجموع الصناعات القائمة بمنطقة الدراسة بنسبة وصلت إلى (55.7%) من جملة الصناعات. اما الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء فجاءت في المرتبة الثانية والثالثة من حيث الحجم ووصلت نسبة الصناعات الغذائية إلى (31.4%)، وصناعة مواد البناء إلى (11.4%).
3. الصناعات بمدينة الكفرة هي صناعات متوسطة وصغيرة من حيث المساحة (45.7%) من المصانع تقل مساحتها عن 200 م2. ومعظمها ملك للقطاع الخاص (95.7%)، أما الصناعات التي ترجع ملكيتها للدولة فتشكل (4.2%) فقط من مجموع الكلي.
4. تعتمد الصناعة في مدينة الكفرة على العمالة الأجنبية أكثر من العمالة الوطنية وتشكل العمالة الأجنبية (55.8%) من مجموع العمالة في المدينة. ومن جهة أخرى تشير الدراسة إلى أن جل العمالة الصناعية بالمنطقة هي من الذكور ولم تسجل الدراسة وجود أي عدد من الإناث.
5. معظم الصناعات بالمنطقة تعتمد على مواد خام محلية بنسبة (84.2%) سواء كانت معدنية أو زراعية أو مصنعة، وحوالي (15.7%) فقط من الصناعات تعتمد على مواد خام خارجية.
6. لتكاليف النقل أثر سالب على تسويق الإنتاج وارتفاع سعر بيع المنتج، وأن كل ملاك المنشآت الصناعية (100%) يؤكدون أن ارتفاع أسعار السلع المنتج لديهم يرجع إلى ارتفاع تكاليف النقل للمواد الخام ثم للمنتج.
7. تعاني منطقة الكفرة من نقص الأيدي العاملة المدربة، ونقص في قطع غيار الآلات الصناعية، كما أن هناك نقصاً في الطلب على المنتجات الصناعية، ويرجع ذلك إلى نقص العملة النقدية وغيابها لفترات طويلة.

**ثانياً-التوصيات:**

1. الحد قدر المستطاع من ظاهرة الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية وذلك من خلال إقامة منطقة صناعية وتركيز الصناعة فيها.
2. إقامة مشاريع صناعية جديدة ومتنوعة لا سيما الغذائية منها للاستفادة قدر الامكان من الثروات الطبيعية الموجودة في المنطقة.
3. إنشاء مصانع ترجع ملكيتها للقطاع العام تُدعَم من الدولة للحد من الاعتماد شبه الكلي على القطاع الخاص، الأمر الذي قد يساعد في الحد من ارتفاع الأسعار.
4. الاهتمام بالتعليم المهني وإنشاء مؤسسات علمية مهنية ومراكز متخصصة لتدريب العمالة الصناعية، لأن ذلك يساعد في رفع الكفاءة العلمية والفنية في التعامل مع الآلات والمعدات الصناعية، ودمج الشباب الليبي في العملية الصناعية.
5. العمل على صيانة الطريق الرابط بين المدينة ومدن الشمال، باعتباره الشريان الرئيس الوحيد للمدينة، الأمر الذي بلا شك سيساعد على تطور الصناعة في المدينة.
6. المصادر والمراجع:

**أولاً: الكتب:**

* 1. أحمد حبيب رسول (بدون تاريخ)، جغرافية الصناعة ، بيروت، دار النهضة العربية.
  2. فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الصناعية في العالم، الإسكندرية، منشأة المعارف. 1980

**ثانياً: الرسائل والبحوث العلمية:**

1. إسماعيل عبد الغني عبد الكريم أحمودة، التغيرات السكانية في منطقة الكفرة، مجلة عمر المختار. 2014

**ثالثاً: الإحصائيات والتقارير:**

1. مصلحة المساحة (ليبيا) ، الأطلس الوطني، الطبعة الأولى، ص 25 1978م